



مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الصناعة السورية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

اسم الكاتب: د. يوسف محمود، د. ماهر اللبوا، ديمة حسين فارس

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/5587>

تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 00:25 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية - ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الصناعة السورية ومساهمتها في التنمية الاقتصادية

الدكتور يوسف محمود*

الدكتور ماهر اللبوا**

ديمة حسين فارس***

(تاريخ الإيداع 2021 / 3 / 2. قُبل للنشر في 2021 / 4 / 19)

□ ملخص □

يهدف هذا البحث بالتعريف بواقع القطاع الصناعي السوري وتحليل مساهمته في الاقتصاد الوطني حيث تعتبر الصناعة بأقسامها المتنوعة من الركائز الاقتصادية الأساسية التي تسهم بإحداث تغييرات نوعية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فالتصنيع هو جوهر التنمية الاقتصادية لأنه يرتقي بالهياكل الإنتاجية ويسهم في نمو الإنتاج والتصدير ويعتبر المصدر الأهم لتوفير فرص العمل .

أن قطاع الصناعات السورية بمختلف أقسامها من القطاعات الهامة التي تسهم بتحقيق قدر كبير من التنمية اعتماداً على تعزيز مفهوم الاستقلالية الاقتصادية للدولة باستغنائها عن الاستيراد إضافة إلى توفير السلع للسكان. من خلال دراسة مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي.و مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.و مساهمة القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة.و مساهمة القطاع الصناعي في التصدير .

وبالتالي الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تبين واقع القطاع الصناعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني إلى جانب تقديم مجموعة من المقترحات التي من الممكن أن تساهم في تذليل الأسباب المؤدية لانخفاض أدائه بالشكل الذي يمكنه من تحقيق الأهداف المرجوة منه.

الكلمات المفتاحية : القطاع الصناعي السوري، الإنتاج المحلي الإجمالي، الإنتاج الصناعي، قوة العمل الصناعية.

* أستاذ، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.

** مدرس، قسم الاقتصاد والتخطيط ، كلية الاقتصاد ، جامعة تشرين، اللاذقية ، سورية.

*** طالبة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

Syrian Industry And Its Contribution To Economic Development

Dr Youseif Mahmoud*
Dr Maheer Al Lewa**
Dima Hussein Fares***

(Received 2 / 3 / 2021. Accepted 19 / 4 / 2021)

□ ABSTRACT □

This research aims to define the reality of the Syrian industrial sector and analyze its contribution to the national economy, as the industry, with its various sections, is considered one of the basic economic pillars that contribute to bringing about qualitative changes in the process of economic and social development. Jobs chances.

The Syrian industries sector, with its various divisions, is one of the important sectors that contribute to achieving a great deal of development depending on strengthening the concept of economic independence for the state by dispensing with imports in addition to providing goods to the population. By studying the contribution of the Syrian industrial sector to the formation of the gross domestic product

And the contribution of the Syrian industrial sector in the formation of the gross domestic product. The contribution of the industrial sector in the employment of the labor force. The contribution of the industrial sector to exports.

Consequently, reaching a set of results that show the reality of the industrial sector and its contribution to the national economy, in addition to submitting a set of proposals that may contribute to overcoming the causes leading to its low performance in a manner that enables it to achieve the desired goals.

Key words: Syrian industrial sector, gross domestic production, industrial production, industrial labor force.

* Professor, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University.

** Assistant Professor, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University.

*** Postgraduate Student, Department Of Economics, Faculty Of Economic, Tishreen University.

مقدمة:

الصناعة والتصنيع في الدول النامية ليس هدفاً مجرداً بحد ذاته، بقدر ما هما تلبية لحاجات المواطنين ومساهمة في دعم الاستقلال السياسي برفده باستقلال اقتصادي حقيقي، فالصناعة تقوم في الدول المتقدمة على الإنتاج الكبير لسوق واسعة بكميات كبيرة وبكلفة أقل، مستخدمة التكنولوجيا الحديثة التي تعمل على تطوير الإنتاج وأساليبه وإدارته وتسويقه وخلق صناعات مستقبلية متطورة، تستند إلى اكتشافات حديثة وبحث علمي في تطور دائم ومستمر، مما يؤدي إلى خلق مجتمعات صناعية جديدة بأسسها وهيكلها وعلاقاتها، تعتبر عملية التصنيع، عملية مصاحبة للتنمية الاقتصادية والتصنيع يمثل أحد الجوانب المهمة التي تدفع عملية التنمية، إذ أنها تمثل زيادة مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في تكوين الناتج القومي الإجمالي. وعليه لا يمكن تحقيق تنمية دون تطوير عملية التصنيع أو القطاع الصناعي.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في اعتبار الصناعة من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تنفيذ إستراتيجية التنمية وتحقيق التأثيرات الأمامية والتأثيرات الخلفية في نفس الوقت. فالقطاع الصناعي قادر على استيعاب أو استغلال الخامات المحلية المتوفرة، من أخشاب ومعادن وخلافه كمستلزمات للإنتاج من جهة، وفي الوقت ذاته نجده قادر على إنتاج مستلزمات إنتاجية لبقية القطاعات أو لصناعات أخرى كصناعة الآلات أو المعدات أو الحديد والصلب وعليه نقول بأن الصناعة هنا تعمل على تنفيذ عملية التنمية ودفع معدل النمو خلال قوى الدفع الأمامية والخلفية.

أهمية البحث وأهدافه:**أهمية البحث:**

يستمد البحث أهميته من أهمية القطاع الصناعي وأهمية الدور الذي يقوم به في تحقيق التنمية ولتحقيق التنمية الاقتصادية لا بد من قيام الاقتصاد على مفهوم التنوع وهو مفهوم يهدف إلى تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلتين القاعدتين الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم ينتج نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وتتوابع الإنتاج لا بد من أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتبار أن هذا القطاع (الصناعة) هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا مترامنين لكافة النشاطات.

فالتنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على الموارد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الصناعية والزراعية وحلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم ينتج نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. ويؤدي إلى رفع معدلات النمو من خلال فتح مجالات ذات قيم مضافة وقادرة على توفير فرص عمل أكثر للأيدي العاملة الوطنية.

أهداف البحث:

إن عملية التنمية لا تقتصر على المفهوم الاقتصادي بل وتتعداه لتشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية ولكون التصنيع يحدث تغيير في هذه الأبعاد فإنه العلاقة بين التصنيع والتنمية وثيقة من خلال مقدرة التصنيع على رفع مستوى الدخل وإنه بحسب قانون كالدور للنمو فإن نمو الإنتاج مرتبط مع الصناعة التحويلية ارتباطاً إيجابياً. إن الصناعة التحويلية تمتلك القدرة على تحفيز الأنشطة الاقتصادية وقيادة عملية تغيير هيكلية في البنية الاقتصادية وحجم التغييرات التنموية في الاقتصاد الوطني

فرضيات البحث :

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الصفرية :لا يساهم القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفي تكوين الإنتاج والنتاج المحلي الإجمالي ويعاني من القدرة على خلق فرص العمل .

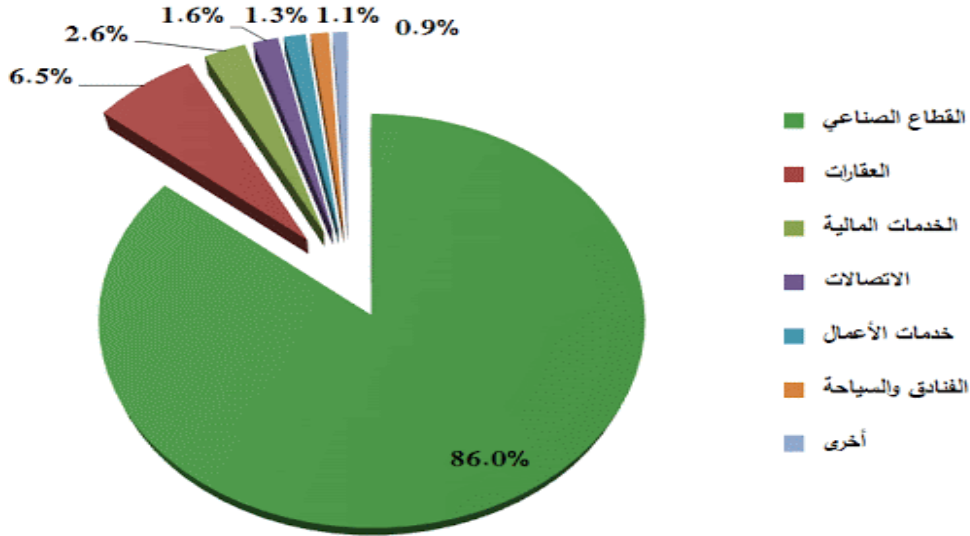
الفرضية البديلة : يساهم القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية وفي تكوين الإنتاج والنتاج المحلي الإجمالي ولا يعاني من القدرة على خلق فرص العمل.

منهجية البحث :

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الصناعة السورية و دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تحليل البيانات المتاحة من الجهات الرسمية و تقارير الهيئات العاملة في مجال الصناعة. يعتبر التصنيع جوهر عملية التنمية، وهو قادر على تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المختلفة، وبؤمن معدلاً عالياً من النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وهذا ما حدث في الدول المتقدمة فالثورة الصناعية لم يقتصر دورها على إنتاج السلع الإنتاجية والوسيطه والاستهلاكية، وانما اثر تأثيراً واضحاً على القطاعات الاقتصادية وحدث تغييراً واضحاً في الهيكل الاقتصادي، وفي ظل المتغيرات الدولية المتمثلة في قيام النظام العالمي الجديد الذي تولد عنه مجموعة من المؤسسات والآليات المتمثلة في عولمة الاقتصاد وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، أصبحت الصناعة تواجه تحديات كبيرة ، وأصبح خيار تشجيعها من الأولويات وتعزز ذلك من خلال تجارب دول جنوب وشرق آسيا ، والتي لعب فيها التصنيع دوراً رئيساً في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، والانتقال إلى مراحل تنموية أرقى [3]، كما ارتبطت التنمية بالتصنيع ارتباطاً وثيقاً ، ولذلك فان استراتيجيات التنمية ركزت بشكل أساسي على التصنيع.

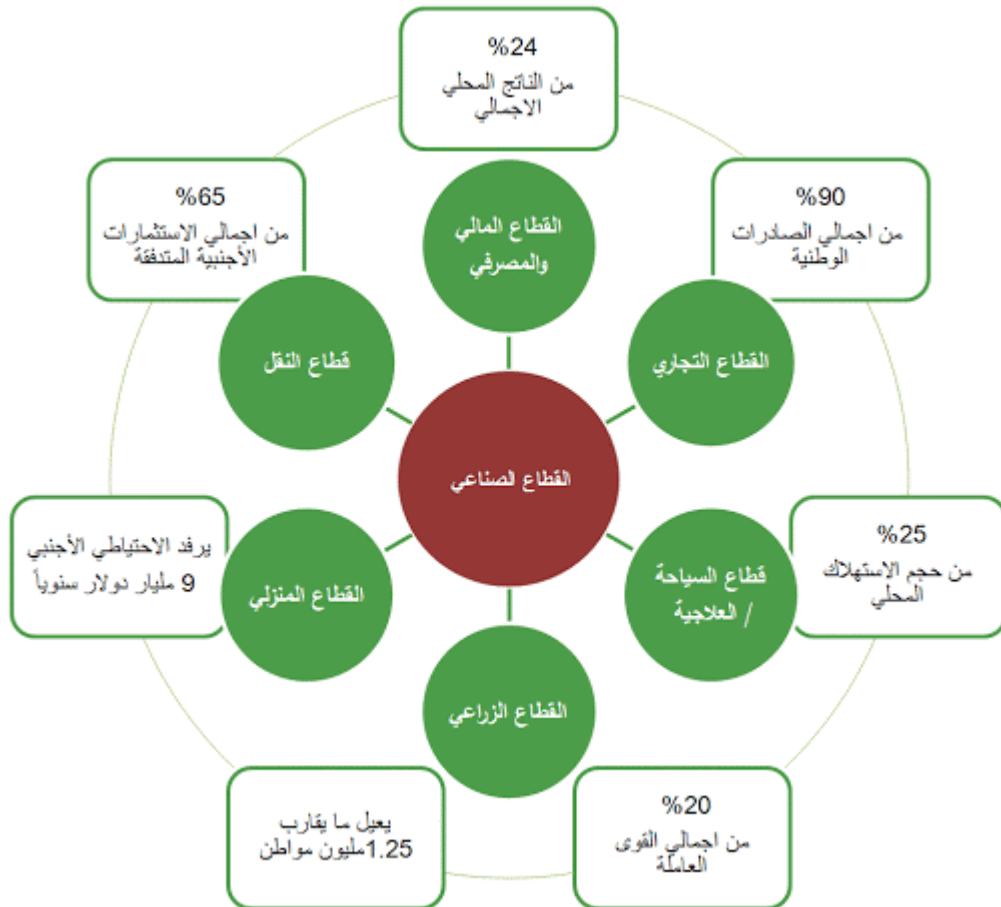
أولاً: دراسة واقع قطاع الصناعة في سورية

تمتلك سورية قاعدة من الموارد الطبيعية المتنوعة القادرة على رفق القطاع الصناعي بالمدخلات اللازمة لنهوضه، وخاصة صناعة النسيج والغذائية، إضافة إلى العمالة منخفضة الكلفة، وتمتع سورية بموقع جغرافي هام، وبحقق القطاع الصناعي ترابطات أمامية وخلفية مع كافة القطاعات الاقتصادية، كالقطاع التجاري، قطاع النقل، المالي والمصرفي، الزراعي، السياحة، والقطاع المنزلي.



الشكل رقم (1) التوزيع النسبي للقطاعات الاقتصادية

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء



الشكل رقم (2) يوضح الترابطات بين القطاعات والأهمية الاقتصادية للصناعة

المصدر: إعداد الباحثة

يتضح لنا من خلال الشكلين (1و2) الترابطات التي يخلقها قطاع الصناعة والأهمية التي يشغلها بالنسبة لكافة القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن إحداث تغيير في بنيته الإنتاجية، ستعكس إيجاباً على كافة القطاعات، وستؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

يمكن إيجاز نقاط الضعف التي أثرت على أداء القطاع الصناعي بالآتي:

1- تتسم بضعف تكاملها وترابطها الداخلي، تقوم على صناعات خفيفة تتمركز في المراحل الأخيرة من سلسلة التصنيع، وذات قيمة مضافة مندنية (عدا صناعة النسيج والصناعات الغذائية ومواد البناء) لأنها تعتمد على تبعية كبيرة في الحصول على موادها الوسيطة ومستلزمات الإنتاج من الخارج ، إضافة إلى خطوط الإنتاج [2].

2- انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة، حيث تعود معظم خطوط الإنتاج إلى الثمانينات والسبعينات، وبالتالي تحتاج إلى صيانات كبيرة تنعكس على كلفة وجودة المنتج النهائي [9]

3- ضعف نشاط البحث والتطوير الصناعي في القطاع الصناعي، ولا يبدي القطاع الخاص اهتماماً بالبحث والتطوير، ولا توجد جهات رسمية تتبنى نشاطات المخترعين على نحو فعال يساعد في خلق تكنولوجيا وطنية حيث يعاني من تدن بالغ في المستوى العلمي داخل قوة العمل الصناعية.

4- ضعف التمويل وارتفاع تكاليف الإنتاج.

5- وجود عجز في الميزان التجاري مع خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية للصناعة حيث تنحصر معظم الصادرات الصناعية بالمواد الأولية ونصف المصنعة في حين تنحصر الواردات الصناعية بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة مما يؤدي إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نهائية مصنعة محلياً.

يتكون القطاع الصناعي من الصناعات النسيجية والغذائية وصناعة التبغ والصناعات الأخرى (الهندسية، الكيميائية، حلج وتسويق الأقطان،.....) والتي تمتاز فيها سورية بميزات نسبية [4] خاصة النسيجية والغذائية ورغم ذلك نجد أن الميزان التجاري لهذا القطاع خاسر فوارداته أكبر بكثير من صادراته التي لا تشكل (33%) من إجمالي الصادرات السورية في حين أن وارداته تشكل حوالي (90%) من إجمالي الواردات السورية أي لا بد من إعادة النظر في المواد الضرورية الواجب استيرادها وتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادته وترشيد الاستيراد للمواد المماثلة في الإنتاج المحلي.

خاصةً وأن بعض المنتجات قد حققت فائضاً قابلاً للتصدير ولكن بالمقابل نجد أن نفس المنتجات يتم استيرادها بأسعار مرتفعة وتقوم أسعار المنتجات المحلية أي ما يقارب 275 مليار ل.س [8] وسطياً خلال الفترة المدروسة (2000-2016) يتم هدرها لاستيراد مواد من الخارج على الرغم من توفرها محلياً و لو تم الاستفادة من هذا المبلغ ورصده لتطوير قطاع الإنتاج المحلي وخاصة الزراعي والصناعي وتحديثه لاستطاعت سورية تخفيف حدة العجز التجاري .

ثانياً: مؤشرات القطاع الصناعي:

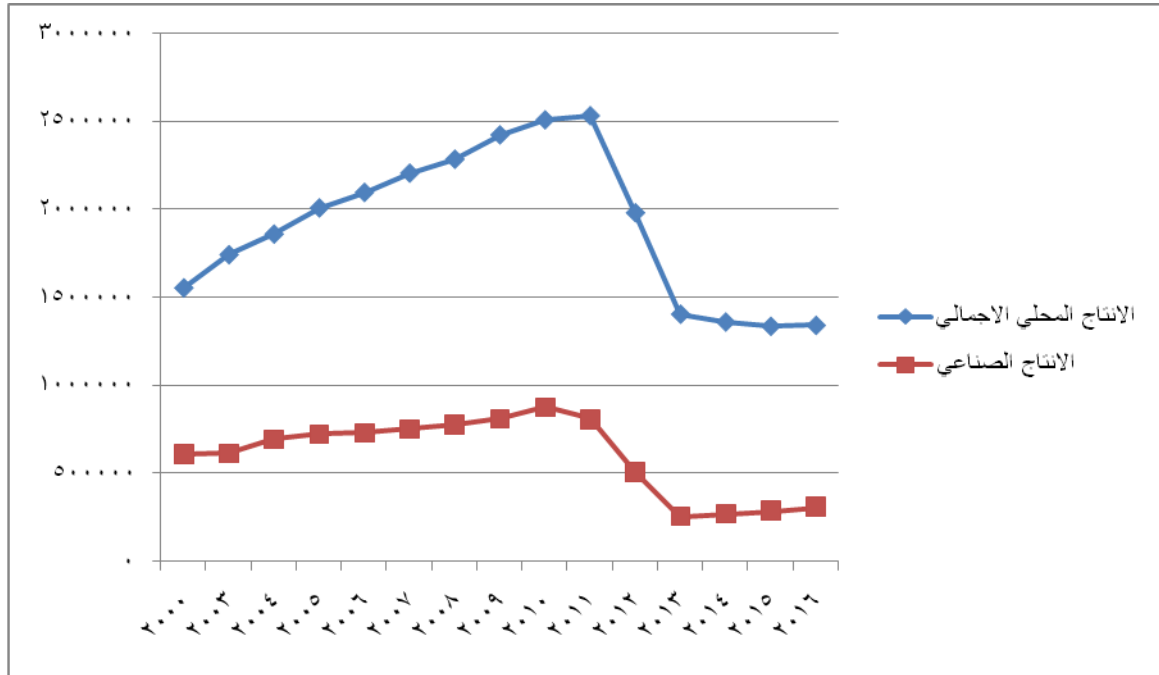
يحتل القطاع الصناعي مكانة كبيرة في الاقتصاد السوري من حيث مساهمته في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي وتشغيل اليد العاملة وتحقيق التنوع الإنتاجي سينعكس إيجاباً على مؤشرات الاقتصاد الوطني وفيما يلي دراسة لأهم المؤشرات الصناعية:

أ- مساهمة القطاع الصناعي السوري في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

الجدول (1) الإنتاج المحلي الإجمالي 2000-2016 ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوينه (بملايين الليرات السورية)

البيان	الإنتاج المحلي الإجمالي	الإنتاج الصناعي	نسبة الإنتاج الصناعي إلى الإنتاج المحلي الإجمالي
2000	1557800	611948	%39.9
2003	1745442	616595	%35.3
2004	1862043	695488	%37.4
2005	2010392	723752	%36
2006	2097883	731012	%34.8
2007	2206821	754497	%34.2
2008	2285909	779571	%34.2
2009	2423488	813518	% 33.6
2010	2508743	877059	%34،1
2011	2531868	808791	%31.9
2012	1982607	508104	%25.6
2013	1409141	257095	%18.2
2014	1364503	270781	%19.8
2015	1340491	287004	%21.4
2016	1345810	309097	%22.9

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة حسب النسب من قبل الباحثة



الشكل البياني رقم (3) يوضح نسبة مساهمة الإنتاج الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي

من الجدول (1) والشكل التوضيحي (3) نلاحظ حدوث تغيرات في معدلات تغير الإنتاج المحلي الإجمالي وفي معدل تغير الإنتاج الصناعي ويعود ذلك لعدة أسباب منها: عدم قدرة الصادرات السورية على المنافسة العالمية نظراً لارتفاع تكلفة المنتجات السورية وضعف الإنتاجية، وتركز التراجع خلال فترة الأزمة بين عامي 2012-2015 بسبب خروج منشآت صناعية عن الإنتاج نتيجة لتعرضها للتدمير، سرقة خطوط الإنتاج، الأمر الذي انعكس سلباً على العملية الإنتاجية وأدى إلى تراجع الإنتاج في بعض المنشآت وتوقفه بشكل كامل في منشآت أخرى وهذا بدوره انعكس على الناتج الصناعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

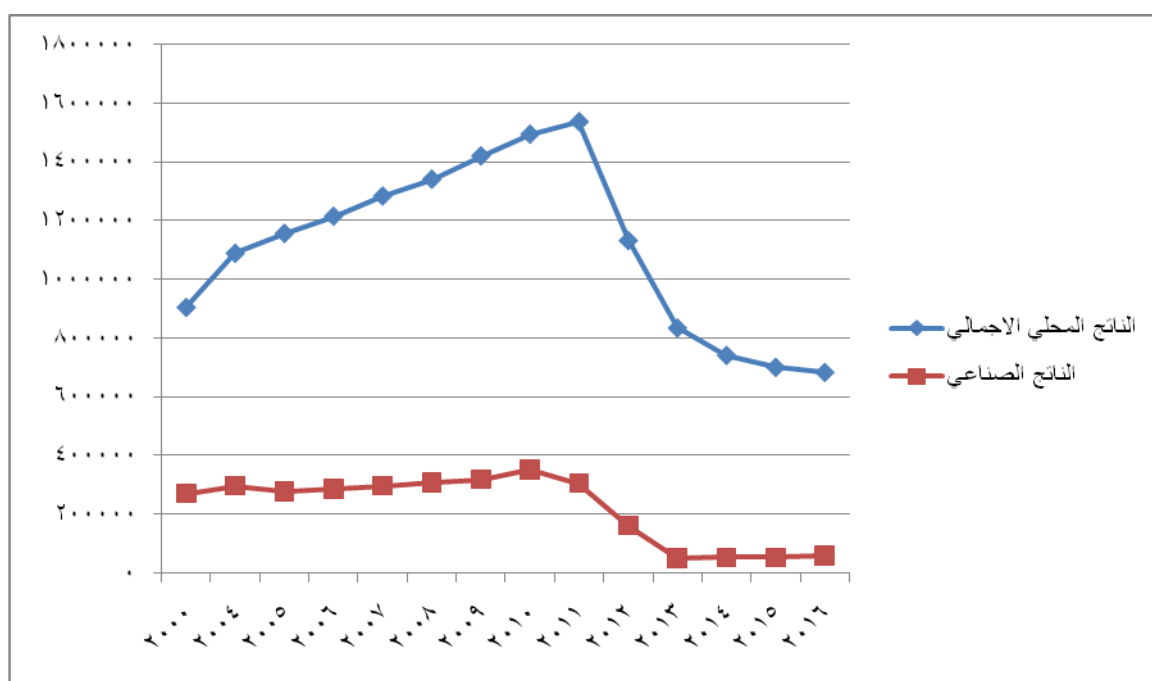
ب- مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول (2) الناتج المحلي الإجمالي ونسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوينه (بملايين الليرات السورية)

نسبة الناتج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الصناعي	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
30.1%	272514	904622	2000
27.4%	298207	1089027	2004
42.3%	280581	1156714	2005
23.7%	288140	1215082	2006
23.3%	299061	1284035	2007
23.2%	310654	1341516	2008
22.6%	321505	1420833	2009
23.7%	355042	1494595	2010

20%	307508	1537191	2011
14.3%	162290	1132310	2012
60.2%	50273	834511	2013
7%	53142	741123	2014
8%	53360	700752	2015
9%	59053	683211	2016

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، حسب النسب من قبل الباحثة.



الشكل البياني (4) نسبة مساهمة الناتج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، حسب النسب من قبل الباحثة.

من الجدول (2) والشكل (3) نجد مايلي: تذبذب معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب تغير كيات الإنتاج النفط وبسبب ضعف الطاقات الإنتاجية المتاحة لأسباب مالية وفنية وإدارية وانتقاء تكنولوجيا غير مناسبة وضعف الدراسات والجدوى الاقتصادية و تدني الكفاءة الإنتاجية للمنشآت الصناعية بصورة عامة وضعف القدرة التنافسية وانخفاض الأجور في القطاع العام .

ت- مساهمة القطاع الصناعي السوري في تشغيل اليد العاملة:

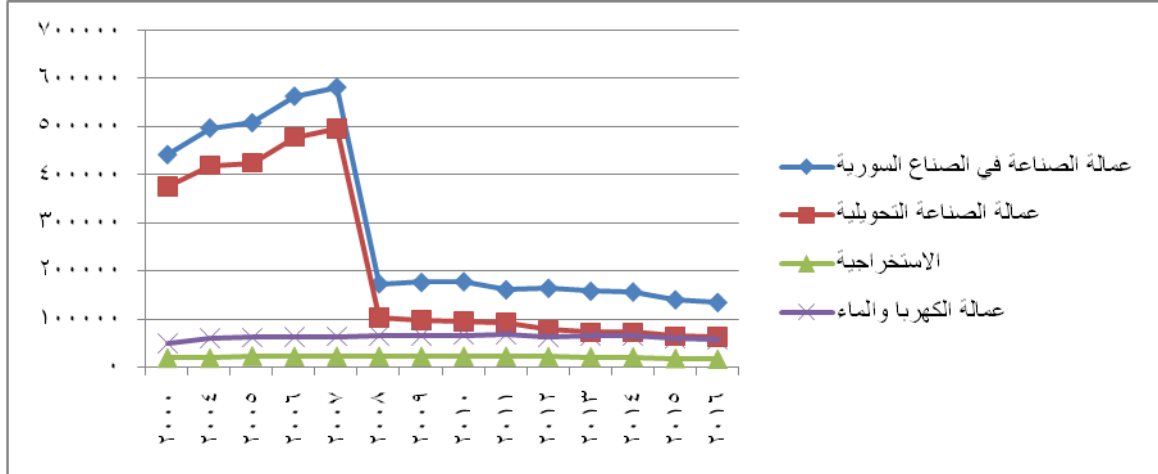
تلعب الصناعة دوراً هاماً في تشغيل الأيدي العاملة في معظم دول العالم وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة، فاليد العاملة المدربة والمؤهلة تساهم في تطوير الإنتاج والاستفادة القصوى من الطاقات المتاحة أي الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة ، وبالتالي زيادة الإنتاجية، الأمر الذي سيساهم في زيادة الإنتاج وتنوعه ،حيث يستحوذ القطاع الصناعي على النسبة الأكبر من العمالة ، نظراً لقدم خطوطه الإنتاجية واعتماد العديد من الصناعات على العمالة

والمهارات اليدوية وعلى الرغم من ذلك إلا أن نسبة مساهمته في التشغيل قد تراجعت خلال فترة الأزمة نتيجة لتدمير منشآته وعدم التعويض.

الجدول رقم (3) مساهمة الصناعة السورية ومكوناتها في تشغيل اليد العاملة

نسبة (4) الى (1)	نسبة (3) الى (1)	نسبة (2) الى (1)	عدد العاملين في صناعة الكهرباء والماء (4)	عدد العاملين في الصناعة الاستخراجية (3)	عدد العاملين في الصناعة التحويلية (2)	عدد العاملين في الصناعة السورية (1)	
%10.92	%4.35	%84.7	48236	19214	374267	441717	2000
%11.96	%3.82	%84.2	59408	18982	418500	496890	2004
%12	%4.6	%83.4	61015	23361	423730	508106	2005
%11.12	%4	%84.8	62648	22481	477811	562940	2006
%10.8	%3.9	%85.3	63025	22781	495639	581445	2007
%28	%13.1	%58.9	63878	22707	101979	173100	2008
%23.4	%12.8	%54.9	65313	22651	96383	175928	2009
%34	%12.8	%53.2	66124	22702	94497	177652	2010
%29	%14.1	%56.9	67690	22598	91479	160762	2011
%38.2	%13.5	%48.3	61992	22143	76259	164057	2012
%41.1	%13.6	%45.3	64752	21410	71624	157786	2013
%40.9	%13.6	%45.5	63893	21286	71141	156320	2014
%41.1	%13.1	%45.2	58311	18345	63335	139991	2015
%42.1	%12.3	%45.6	56260	16791	61294	134345	2016

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، وحسبت النسب والمعدلات من قبل الباحثة



الشكل البياني(5) توزيع العمالة في قطاع الصناعة

من خلال الجدول (3) والشكل البياني(5) نجد ان العاملين بقطاع الصناعة بشقيه العام والخاص يشكل النسبة الأكبر أي لديه قدرة استيعابية تفوق الصناعات الأخرى (التحويلية، الاستخراجية، الكهرباء والماء) ولكن خلال فترة الحرب انخفضت نسبة مساهمتها في التشغيل ويمكن تفسير أسباب انخفاضها إلى مجموعة من الأسباب تكمن في [4]:

- ارتفاع تكلفة فرص العمل في المشروعات الصناعية وخاصة في القطاع الخاص
 - ضعف التشابك بين أنشطة القطاع الصناعي
 - ضعف التشابك بين الزراعة والصناعة من جهة وبين الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.
 - ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة وعدم التنسيق بين الخطط الاقتصادية والتربوية والتعليمية
 - ضيق السوق المحلية الناجم عن انخفاض متوسط دخل الفرد
 - هيمنة الصناعات الخفيفة الاستهلاكية غير المحرصة لخلق صناعات جديدة لقوة عمل جديدة.
 - خروج العديد من المنشآت عن العمل بسبب تعرضها للتدمير
- ث- مساهمة القطاع الصناعي في التصدير:

يبين الجدول (4) تطور الصادرات السورية خلال الفترة الممتدة (2000-2016) ونسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية السورية ومساهمتها بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) بالأسعار الجارية وفق الآتي :

الجدول رقم (4) الصادرات السورية خلال (2000-2016) بملايين الليرات السورية

البيان	قيمة الصادرات مقدرة(م.ل.س)	نسبتها إلى إجمالي التجارة الخارجية %	نسبة الصادرات إلى GDP
2000	216190	%53.5	%36.1
2001	243149	%52	%39.4
2002	301553	%56	%42.7
2003	265039	%52.8	%30.6

33.5%	47%	346166	2004
32.4%	45.7%	424300	2005
37.2%	48.7%	505012	2006
35.7%	45.8%	579034	2007
33.4%	45.7%	707798	2008
25.5%	40%	488330	2009
27.4%	41%	569064	2010
32.9%	40%	505107	2011
17.4%	30.6%	196452	2012
20.9%	30.2%	174933	2013
24.7%	30.2%	175795	2014
31.4%	45%	210065	2015
51.2%	46%	328519	2016

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحثة بالاعتماد على المجموعة الإحصائية السورية للأعوام المدروسة.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ارتفاع الصادرات مع بداية عام 2000 بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمي وتحسن وضع الصادرات بسبب الانفتاح والاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوربي واتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية إلا أن هذه النسبة بدأت بالانخفاض منذ عام 2012 وذلك بسبب ظروف الأزمة والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية وصعوبة التصدير ومن ثم عودتها إلى التعافي خلال عامي 2015 و 2016 نتيجة تحسن الظروف الأمنية وعودة العديد من المنشآت الاقتصادية للعمل والتوجه شرقاً نحو الدول الصديقة. يتضح من خلال الجدول الذي يبين تطور درجة أهمية الصادرات السورية خلال الأعوام المدروسة (2000-2016) أن الصادرات السورية تلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي السوري إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حوالي (35%) حيث تراوحت نسبة مساهمة الصادرات السورية في الناتج المحلي الإجمالي بين (17,4%) عام 2012 و في عام 2002 بلغت (42,7%) أما أعلى قيمة لها فقد بلغت (51,2%) في عام 2016.

مما يبين أن الاقتصاد السوري يعتمد على نشاط التصدير وعليه فإن حدوث اضطرابات في الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية السورية سوف ينعكس على الوضع الاقتصادي ولكن المهم معرفة نوعية هذه الصادرات وطبيعتها سلعاً أولية كانت أم سلعاً مصنعة . أن السلع والمنتجات السورية لم تستطع الدخول إلى الأسواق العالمية للأسباب التالية:

- عدم تقيد المنتجين السوريين بالمواصفات المطلوبة.
- ارتفاع تكلفة إنتاج السلع الناجمة عن ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج منتجاً محلياً بالإضافة الى التكلفة المرتفعة لعملية التصدير.
- غياب الشركات المتخصصة بعمليات التصدير والتسويق في الخارج وعدم توفر التسهيلات الخاصة بتمويل الصادرات [7]

إن التحول إلى الاقتصاد التصديري يحتل مكانة حيوية وجوهرية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ولا بد من العمل على التخطيط للإنتاج التصديري الذي يتمتع بالكفاءة والمهارة العالية الذي تمكنه من الدخول إلى الأسواق العالمية، ويتم ذلك من خلال إجراء التغيير الهيكلي في تركيبة الصناعات ومكونات الصادرات ، أي التخلص التدريجي من الأنشطة الصناعية ذات القيمة المنخفضة واستبدالها بصناعات حديثة أكثر تقدماً في السلم التصنيعي ذات القيمة المضافة العالية في الأسواق العالمية[1]

إن هذه القطاع يتمتع بترابطات وتشابكات رئيسية مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ليسهم في خلق المهن والخدمات المساندة كالتصميم والتسويق والبرمجة والتجارة والنقل وبقية الخدمات التي تقدم الدعم المباشر وغير المباشر. فعلى سبيل المثال تعزيز قطاع الصناعات التحويلية يتم بتعزيز قدرته التكنولوجية والإنتاجية من خلال البحث والتطوير والتدريب وحسن التنظيم والإدارة بما يعزز رفع القيم المضافة المنتجة وان يكون قادراً على الإسهام في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتحسين ميزان المدفوعات وان يساهم في رفع مستويات المعيشة للعاملين في القطاع عبر خلق المزيد من فرص العمل وبمستويات اعلي من الإنتاجية والدخول وان يحافظ على البيئة ويأخذ بالاعتبار ضرورة استدامتها ويقلل من التلوث إلى أقصى حدود ممكنة. قيمة مضافة عالية وأن ينتج هذا القطاع سلعا ذات قيمة مضافة عالية كي تعوض نزوب الموارد الطبيعية والعوائد التي تولدها وان يعمل على إرساء قواعد جديدة ومتقدمة لعلاقات العمل ويعتمد على توظيف وتطوير المهارات والتقنيات الحديثة ويستند إلى الإدارة الفاعلة للموارد وإنتاج سلع ذات نوعية عالية وبمواصفات دولية مع أهمية إن يساهم القطاع في تنمية المناطق الأقل نمواً والنهوض بها عن طريق التوطين الجغرافي المدروس للصناعات من اجل خلق أقطاب ومراكز نمو وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة وهذا يتطلب أن تستغل كل خطة خمسية المتوافر من الموارد المادية والبشرية والمالية من الصناعات القائمة والمزايا النسبية المتوافرة لتديرها على أفضل وجه لتنميتها وتحقيق التراكم وأن تمهد لتطوير صناعات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى عبر سلسلة متتابعة للتنمية الصناعية .

الاستنتاجات والتوصيات :

الاستنتاجات :

- 1) غياب إستراتيجية محددة للتنمية الاقتصادية عامة والصناعية خاصة و عدم الاهتمام ببناء القاعدة التكنولوجية الوطنية وانعكس ذلك سلباً" على تطوير الموارد البشرية وفق احتياجات الصناعة من خلال تدعيم البحث والتطوير والابتكار. حيث أن الصناعات في سورية تحتاج إلى سياسات اقتصادية صناعية تستهدف رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية الصناعية لبناء أساس متين للتنمية الاقتصادية.
- 2) غياب سياسة متكاملة لتنشيط الصادرات الصناعية بما في ذلك إهمال إقامة المؤسسات التجارية المتخصصة بالتصدير لتشكل صلة الوصل الفعالة بين المنتج المحلي والمستورد الخارجي . وإن وجود إستراتيجية للتنمية الصناعية السورية تأخذ بعين الاعتبار المزايا النسبية للدولة وتتوافق مع المتغيرات العالمية ستحقق نجاحاً اقتصادياً في زيادة الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى تأثيرها الإيجابي على ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو متزايدة للتنمية المستدامة.
- 3) عدم استغلال العديد من المصانع في القطاعين العام والخاص كامل طاقتها الإنتاجية بسبب ضعف التسويق في السوق المحلية وخاصة خلال فترة الحرب والتي أدت الى خروج وتدمير عدد كبير من المنشآت الصناعية .

التوصيات:

- وضع إستراتيجية تنموية لهذا القطاع تراعي المعطيات الراهنة وتراعي متطلبات إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الأزمة التي أثرت وبشكل كبير عليه إن هذه المرحلة تتطلب تشكيل دستوراً اقتصادياً جديداً تراعى فيه متطلبات ومستلزمات الواقع الاقتصادي يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الطارئة ويتصف بالمرونة العالية والشفافية .
- وضع إستراتيجية لتنمية قطاع الصناعة نظراً لإسهامه في تحقيق قدر كبير من الاكتفاء الذاتي للمنتجات وتطوير هذا القطاع وجعلها قادرة على تحقيق مزايا تنافسية يشبع حاجات السوق الداخلي ويحقق عوائد تصديرية تسهم في تحقيق عائد من العملات الأجنبية.
- تعزيز ترابط القطاع الصناعي مع باقي القطاعات الاقتصادية و زيادة مستوى الترابطات الأمامية والخلفية بشكل يحقق شبكة متوافقة العمل لتحقيق الأهداف الاقتصادية من حيث العمل على تطوير الصناعات المعتمدة على التصنيع الزراعي على اعتبار أن سورية بلد زراعي وتتمتع بميزة نسبية لذا يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي والتصنيع الزراعي وعدم إغفال دوره والعمل على ربط الزراعة بالصناعة وكذلك الصناعات ذات الإمكانيات الواعدة بتحقيق قيمة مضافة عالية وهامش تصديري واسع وخلق فرص عمل كصناعات(النسيج والجلود والغذاء).
- الاستفادة من مفهوم القيمة المضافة عن طريق استغلال الطاقات الإنتاجية في قطاع الصناعة والتوجه لمجالات إنتاجية غير تقليدية لمواكبة التطورات التكنولوجية الحاصلة في العالم .

References:

Books:

- (1)-Ali Majeed Al Hammadi, Economic Intertwining Between Theory and Practice, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution Arabic Edition, Amman - Jordan, 2010
- (2)-Abdul Ghafoor Hassan Kanaan Al-Mimari, The Economics of Industrial Production, Wael Publishing and Distribution House, First Edition, Amman - Jordan - 2010.
- (3)-Agamiah, Muhammad Abdel Aziz and Muhammad Ali Al-Bethi (2001), Economic Development: Its Concept, Theory, Its Policies, University House, Alexandria, Egypt
- (4)-Hussein Al-Omar, An Introduction to Industrial Economics, That Al-Salasil Publications 7 - Kuwait - First Edition, (2002).

Articles:

- (5) -Al-Khatib, Nisreen, The Future of Syrian Industry in Light of International Economic Changes, Master Thesis, Damascus University, 2008 .
- (6)-Mostafa Zrouni, Economic Growth and Development Strategies with Reference to the Economies of Southeast Asia, PhD Thesis, University of Algiers, 2002
- (7) -ouredine Hormuz; Abazid praise; Ghayath Aslan ,, Requirements for the development of a foreign trade enterprise in light of contemporary international changes, Tishreen University Journal, Economic and Legal Sciences Series, (2008) Volume (30), Issue (4).

Reports:

- (8)-The Tenth Five-Year Plan, State Planning Commission, Industry Reality Analysis, Chapter Eight.
- (9)-The statistical group, the Central Bureau of Statistics, foreign trade indicators for the years studied.